أيار/مايو ١٩٨٧
May 1987

# النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

تركيا

## إضطهاد مناضلين مسلمين

**في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٧، بعثت منظمة العفو الدولية الى رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال برسالة أعربت فيها عن قلقها بسبب تزايد اضطهاد المناضلين المسلمين في تركيا.**

اعتقل مؤخرا عشرات الأشخاص بمقتضى المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التركي التي تحمل عقوبة سجن أقصاها ١٥ سنة لكل من يدان «بنشاطات معادية للعلمنة»، وقدموا للمحاكمة. وجاء ذلك على أثر نشر سلسلة من المقالات في الصحف حول التأثير المتزايد للمسلمين المتعصبين، تحت عناوين انفعالية، مثل «خطر الرجعية».

وفي خطاب ألقاه في أضنه في ٨ كانون الثاني/يناير، وصف الرئيس التركي كنعان ايفرين المسلمين المتعصبين بأنهم «قوى شريرة»، وحذّرهم من أن رؤوسهم ستسحق ما لم يتوقفوا عن «مبادرتهم الشريرة». وقد فرض في اليوم نفسه حظر على ارتداء غطاء رأس من قبل الطالبات، وجرى اعتقال عدد من الطلبة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، وذلك لإرسالهم برقيات يحتجون فيها على هذا الحظر من أنقرة وأضنه وبورسا واسكيهير وغيرها من المدن.

وكان المدعو حسن باكرشي أحد الذين أدينوا بمقتضى المادة ١٦٣ في نهاية كانون الثاني/يناير، وقد حكمت عليه محكمة أمن الدولة في اسطنبول بالسجن لمدة ست سنوات وثلاثة اشهر بتهمة حيازة شريط يحتوي على خطب لمختلف الأئمة.

وفي ٥ شباط/فبراير، نقل إلى سجن طير ثلاثة من أصل خمسة متهمين من أعضاء «حزب الإنعاش» الشرعي، وهو حزب سياسي اسلامي، هم: عمر سيحات كايا وأيوب مندريس وايرول كمتاكان، بعد ان حكم عليهم بالسجن لمدة أربع سنوات وشهرين لقيامهم بنشاطات «معادية للعلمنة»، بسبب تنظيم اجتماع حزبي في إحدى دور السينما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥.

وقد تبنت منظمة العفو الدولية، الأربعة المذكورون أعلاه باعتبارهم من سجناء الرأي. □

**الحكم على صحفيين أتراك بالسجن لمدد طويلة** (أنظر ص ٥).

## بعثة من المنظمة تزور السلفادور

**في آذار/مارس١٩٨٧، قامت بعثة من منظمة العفو الدولية بزيارة السلفادور، وهي زيارة تعتبر الأولى من نوعها منذ عام ١٩٨٣.**

كانت البعثة تتألف من البروفسور درو سوندرز دايز الثالث، وهو محاضر في الحقوق من جامعة ييل في الولايات المتحدة، والدكتور نوربرتو ايغناسيو ليوسكي، وهو طبيب وإخصائي نفساني من الأرجنتين، وعضوين من الأمانة الدولية للمنظمة.

وكانت البعثة تتوخى إجراء تحقيق آني «بصدد ما جاء في التقارير عن ممارسة التعذيب بشكل منتظم ضد المحتجزين، لإرغامهم على توقيع تصريحات غير قانونية تقع لهم في أكثر الحالات حتى قـــراءتها، وذلك لاستخدامها كأدلة إثبات ضدهم. وكان المندوبون قلقين أيضا بشأن العدد الكبير من السجناء الذين لم يقدموا للمحاكمة، والمحتجزين حاليا بتهم سياسية الطابع في سجني ايلوبانغو (للنساء) ولاسبيرانزا (للرجال)، حيث يحتجز معارضو الحكومة المشتبه بهم في منطقة سان سلفادور. وما زال بعضهم محتجزين دون توجيه تهمة اليهم منذ ست سنوات.

وخلال قيامهم بمهمتهم، قابل المندوبون عددا من الموظفين المسؤولين عن تطبيق العدالة وحماية حقوق المحتجزين. كما قابلوا أيضا ممثلي جمعيات ومؤسسات مستقلة تعمل في مجال حقوق الانسان، بالاضافة إلى لجنة حقوق الانسان الرسمية.

## البابا يستقبل اثنين من قادة المنظمة

في ٣ و ٤ شباط/فبراير، منح قداسة البابا جون بول الثاني مقابلة شخصية لاثنين من قادة منظمة العفو الدولية، هما فرانكا شيوتو، رئيسة اللجنة التنفيذية الدولية، وإيان مارتين، أمين عام المنظمة. وقد جرى بحث بعض القضايا المتعلقة بحقوق الانسان، وخاصة بواعث القلق في تشيلي، وهي إحدى بلدان أمريكا الجنوبية الثلاثة التي كان البابا سيزورها في نيسان/أبريل ١٩٨٧ (البلدان الأخرى كانت الأرجنتين والأوروغواي).

وقد جاءت زيارة الفاتيكان هذه في الرابع من شباط/فبراير استمرارا لسلسلة من الاتصالات التي جرت بين المنظمة والمقر البابوي بشأن قضايا حقوق الانسان. □

المملكة المتحدة

## إعادة فتح قضية تفجير الحانات

**عام ١٩٧٥، حكم على عشرة أشخاص بالسجن مدى الحياة بسبب تفجير حانات في بيرمنغهام، وغيلفورد ووليتش بانجلترا.**

وقد أدّعى السجناء العشرة بصورة مستمرة أنهم أبرياء، وأنهم وقعوا على اعترافاتهم تحت الاكراه خلال احتجازهم في السجن الانفرادي من قبل البوليس. وقالوا أنهم تعرّضوا خلال استجوابهم للمعاملة السيئة، وأنهم هدّدوا بالعنف، وحرموا من النوم والطعام.

وقد برزت مؤخرا معلومات جديدة هامة حول هذه القضايا، قامت منظمة العفو الدولية بدراستها واستنتجت منها أن هناك أدلّة كثيرة توحي بأن الاعترافات انتزعت بطريقة تجعل من غير الممكن القبول بها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، طلبت المنظمة من الحكومة البريطانية التعجيل في إعادة النظر في هذه القضايا بهدف تقرير ما اذا كان المتهمون قد أدينوا بصورة منصفة.

وفي ٢ شباط/فبراير، ردّت الحكومة بأن هناك من الأدلّة الجديدة ما يبرر إعادة فتح قضية الأشخاص الستة المتهمين بحادثة تفجير حانة بيرمنغهام. ولكنها لم تعتبر أن هناك من الأدلة الجديدة او الاعتبارات المادية ما يكفي لتبرير إعادة فتح قضية الأربعة الآخرين المدانين بتفجير حانتي ووليتش وغيلفورد.

وقد بعثت المنظمة في ٢ نيسان/أبريل برسالة الى وزارة الداخلية رحبت فيها بقرار إعادة فتح قضية الستة المدانين بتفجير حانة بيرمنغهام، إلا أنها اعربت عن قلقها بسبب رفض وزير الداخلية إعادة النظر في قضية المتهمين الأربعة الآخرين، وألحت على الحكومة بتغيير موقفها.

### عقوبة الإعدام

**علمت المنظمة بصدور أحكام بالإعدام على ٤٥ شخصا في ١٨ بلدا، وبتنفيذ حكم الإعدام بحق ٤٨ شخصا في تسعة بلدان خلال شباط/فبراير ١٩٨٧.**

# حملة إنقاذ سجناء الشهر

**كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو روّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع أنحاء العالم أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.**

## إثيوبيا

**نعمت عيسى (Namat Issa) هي موظفة مدنية سابقة ما زالت محتجزة منذ سبع سنوات دون توجيه تهمة اليها ودون محاكمتها، مع إنها البالغ السادسة من عمره، الذي أنجبته وهي في السجن.**

قبض على نعمت عيسى في شباط/فبراير ١٩٨٠ مع زوجها مولوغيتا موسيسا. وكانت تشغل مركزا هاما في وزارة الخارجية عندما اعتقلت مع عدة مئات من أصل أورومي، اعتقلوا، على ما يبدو، للاشتباه بتعاطفهم مع «جبهة تحرير أورومو» المعارضة المسلّحة. ولم يقدم أي سبب رسمي لاعتقالها.

وقد جرت في أديس أبابا في ذلك الوقت اعتقالات واسعة النطاق، كانت على ما يبدو اعتباطية، لعدد من الشخصيات البارزة من أصل أورومي ويعتقد أن هذه الاعتقالات جرت انتقاما لهجوم مسلح شنته «جبهة تحرير أورومو»، وكوسيلة لردع الأوروميين عن تأييد «جبهة تحرير أورومو» ومطالبها. وورد أن عددا كبيرا من هذه الجماعة أخضعوا للتعذيب خلال اعتقالهم.

يجري احتجاز نعمت عيسى حاليا في قسم النساء في السجن المركزي في أديس أبابا. أما زوجها فهو محتجز في مركز التحقيق المركزي في أديس أبابا أيضا. ولم يستطيعا زيارة بعضهما بعضا منذ احتجازهما، ولكن سمح للزوجة باستقبال زائرين من ذويها، وسمح لهم بجلب الطعام وغير ذلك لها.

كانت نعمت عيسى حامل في شهرها السابع عند اعتقالها، وقد أنجبت طفلها أمونسيسا في السجن، حيث تعتني به.

عام ١٩٨٣، أصيب أمونسيسا بمرض فيروسي، ربما التهاب سحايا الدماغ، أدى، كما يبدو، إلى إتلاف دماغه واصابته بتأخر عقلي. وهو يتلقى حاليا معالجة منتظمة في المستشفى.

يرجى بعث برسالة متسمة بالكياسة تلتمس الإفراج عن نعمت عيسى فورا دون قيد او شرط، إلى:

His Excellency
Mengistu Haile-Mariam/General
Secretary of the Central
Committee/Workers Party of
Ethiopia/Addis Ababa/Ethiopia

## إندونيسيا

**آندي سوكيسنو (Andi Sukisno)، وسوغنغ بوديونو (Sugeng Budiono) وموردجوكو (Murdjoko)، وفيصل فخري (Faizal Fachri)، هم أربعة من طلبة مسلمين جميعهم في العشرينات من عمرهم، حكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثمان سنوات وخمس عشرة سنة بتهمة القيام بأعمال تخريبية.**

سجن الطلبة الأربعة، وهم أعضاء في احدى المجموعات الاسلامية للشباب في مالانغ، شرقي جاوة، لقيامهم بتنظيم حلقات دراسية حول الإسلام. وقد قاموا في حزيران/يونيو ١٩٨٤ بتنظيم دورة دراسية عن الاسلام تقام في نهاية الاسبوع لنحو ٧٠ طالبا تحت اسم «برنامج تنمية الخلق الاسلامي». وقد طلب معلمو الدورة من الطلاب المشتركين فيها الالتزام بتعاليم الإسلام وبتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واتهموا الحكومة بالتجسس على المتدينين المسلمين وتقييد تحركّاتهم.

وعندما استدعت القيادة العسكرية المحلية الطلبة الأربعة لاستجوابهم في آب/أغسطس ١٩٨٤، وافق هؤلاء على الامتناع عن تنظيم أية دورات دراسية أخرى. ولكن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، وعلى أثر وقوع صدام بين المتظاهرين المسلمين وقوى الأمن في تانجونغ بريوك، بجاكارتا، واعتقال مئات المتدينين المسلمين في سائر أنحاء إندونيسيا، وقعت انفجارات في جاكارتا وفي معابد المسيحيين والبوذيين في جاوة. وقد اعتقل الطلبة الأربعة بعد وقت قصير من وقوع انفجارين في مالانغ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. وعندما جرت محاكمتهم في أواخر عام ١٩٨٥، وجهت إليهم تهمة الاشتراك في أعمال التفجير، ولكن لم تقدم السلطات أي دليل يثبت هذا الادعاء، سواء خلال محاكمتهم او أثناء المحاكمات اللاحقة لجماعة المتدينين المسلمين الذين أفيد أنهم اعترفوا بتنفيذ هذه الأعمال.

واتهمت السلطات الطلبة الأربعة أيضا بمحاولة تقويض الحكومة ونشر الاضطراب الاجتماعي خلال دورتهم الدينية. ولكن الطلبة نفوا هذا الادعاء، قائلين أن السلطات منحتهم إذنا رسميا لعقد دورتهم، وأنهم إنما كانوا يحاولون تطهير تعاليم الإسلام وتعزيز أحكام الشريعة الإسلامية.

وتخشى المنظمة أن يكون الطلبة الأربعة قد حرموا من محاكمة عادلة، فقد ادّعوا أنهم منعوا من الاتصال بذويهم او محاميهم خلال احتجازهم، وأنهم أرغموا على توقيع بيانات غير صحيحة خلال استجوابهم. كما أفادوا بأن الملاحظات التي دوّنوها خلال محاكماتهم قد صودرت، وبأنهم منعوا من استجواب عدد كبير من شهود الادعاء.

وحكم على الطلبة الأربعة في البداية بالسجن لمدة ثمان سنوات، ولكن بعد استئناف جُهة الادّعاء، رفعت المحكمة العليا الحكم بحق آندي سوكيسنو الى ١٥ سنة، وبحق سوغنغ بوديونو الى تسع سنوات.

### أخبار السجناء

**علمت المنظمة في آذار/مارس ١٩٨٧ بالافراج عن ٩٨ سجينا ممن تبنت قضاياهم او كانت تجري تحقيقات بشأنها. وقد تولت المنظمة ٩٦ قضية جديدة.**

**آندي سوكيسنو وموردجوكو**

يرجى بعث رسالة مناشدة تطالب بالافراج عن الطلبة الأربعة فورا دون قيد او شرط، إلى:

President Suharto/Bina Graha/
Jalan/Veteran 17/Jakarta/Indonesia

## سوريا

**محمد هيثم خوجا، هو كاتب في الخامسة والثلاثين من عمره، ما زال محتجزا دون توجيه تهمة إليه ودون محاكمته منذ سبع سنوات.**

محمد هيثم خوجا هو واحد من مائتي شخص اعتقلوا منذ عام ١٩٨٠ لانتمائهم الى حزب سياسي ممنوع، هو المكتب السياسي للحزب الشيوعي. وكان قد اعتقل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وما زال منذ ذلك الوقت محتجزا دون توجيه تهمة اليه ودون محاكمته، بموجب أحكام حالة الطوارئ التي ما زالت سارية منذ عام ١٩٦٣. وهو الآن في سجن حلب المركزي.

تأسس المكتب السياسي للحزب الشيوعي عام ١٩٧٣، إثر وقوع انشقاق في الجناح التابع للاتحاد السوفييتي في الحزب الشيوعي وهو الجناح الممثل في الجبهة التقدمية الوطنية المسيطرة حاليا. وقد تعرض المكتب السياسي دوريا للاضطهاد، واعتقل أعضاؤه بسبب معارضتهم السلمية لسياسات الحكومة الحالية، وخاصة بالنسبة لتدخل سوريا في لبنان منذ عام ١٩٧٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، اعتقل أعضاء بارزون في الحزب، وذلك عقب توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين سوريا والاتحاد السوفييتي، وبروز محاولات لتشكيل ائتلاف داخلي معارض في سوريا.

وتعمل منظمة العفو الدولية حاليا من أجل إطلاق سراح أكثر من ٩٠ عضوا من أعضاء هذا الحزب محتجزون دون تهمة أو محاكمة، باعتبارهم من سجناء الرأي. وقد تلقت المنظمة تقارير تشير إلى أن عددا من أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي قد تعرّضوا للتعذيب خلال استجوابهم، ومن بينهم السكرتير الأول رياض الترك.

وتفيد التقارير أن محمد هيثم خوجا يعاني حاليا من التهاب حاد في كليتيه، ومن مرض جلدي، ومن التراخوما. وقد بعثت المنظمة برسائل مناشدة عاجلة من أجله في تموز/يوليو ١٩٨٥ ونيسان/ابريل ١٩٨٦، بعد تسلمها تقارير عن تدهور حالته الصحية نتيجة عدم تقديم العلاج الطبي له.

محمد هيثم خوجا هو مؤلف مجموعة قصص قصيرة نشرت في لبنان عام ١٩٨١ تحت عنوان «القحط». وقد ولد في الرقة عام ١٩٥٢، ودرس الهندسة الزراعية.

يرجى بعث رسالة متسمة بالكياسة تناشد باطلاق سراحه، إلى:

فخامة الرئيس حافظ الأسد، القصر الجمهوري، أبو رمانة، شارع الرشيد، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

وأخرى الى: معالي وزير الداخلية محمد غباش، وزارة الداخلية، المرجة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

# عيد العمل الدولي

**مئات من النقابيين في جميع أنحاء العالم هم اليوم في السجون، لا لسبب سوى لأنهم مارسوا حقوقهم الأساسية. وهناك كثيرون منهم سجنوا دون تهمة أو محاكمة، والبعض عذب أو نفي او لاقى مصرعه.**

**في أول أيار/مايو، يحتفل في العديد من البلدان بعيد العمل الدولي باعتباره عيد التضامن الدولي للعمال. وتقوم المنظمات العمالية في هذه المناسبة بتنظيم المسيرات وإصدار النشرات الخاصة، وغير ذلك من النشاطات.**

**وبمناسبة عيد العمل الدولي لهذا العام، تركّز منظمة العفو الدولية الانتباه على خمسة من السجناء النقابيين الذين تُعتبر حالتهم نموذجا لمحنة الآلاف من سجناء الرأي.**

كوريا الجنوبية

## كيم مون – سو
## (Kim Mun- Su)

**كيم مون – سو يبلغ الخامسة والثلاثين من عمره، ويحمل شهادة جامعية في الاقتصاد، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لاتحاد الحركة العمالية في سول. اعتقل في ٦ أيار/مايو ١٩٨٦، وتفيد التقارير بأنه أخضع للتعذيب خلال احتجازه.**

تأسس اتحاد الحركة العمالية في سول في آب/أغسطس ١٩٨٥، وكان هدفه مساعدة العمال في الحصول على أجور أعلى وظروف عمل أفضل، وإلغاء قوانين العمل التي تقيّد نشاط نقابات العمال. وقد دعم الاتحاد إضراب عمال منطقة كورو الصناعية في سول في أوائل عام ١٩٨٦ للمطالبة بخفض ساعات العمل وزيادة الأجور، كما نظّم المظاهرات في آذار/مارس ١٩٨٦، بعد أن أحرق العامل بارك يونغ – تشين نفسه حتى الموت عندما كان البوليس يتحفز لإنهاء مظاهرة احتجاج بدأها هو وآخرون ضد الأجور وساعات العمل الاضافية الاجبارية.

اتهم كيم مون – سو وأعضاء آخرون في إتحاد الحركة العمالية في سول بموجب قانون الأمن الوطني «بتأليف منظمة متعاطفة مع كوريا الشمالية». وتتضمن التهم نشر بيانات انتقادية ضد الحكومة وضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في جريدة الاتحاد «ووركرز نيوز» (أخبار العمال)، وكذلك الاشتراك في مظاهرات غير مشروعة.

عندما سمح لكيم مون – سو بمقابلة زوجته، أخبرها أنه أخضع للتعذيب القاسي خلال احتجازه: «... ما كدت أصل الى فرع الأمن العسكري، حتى أنهك جسدي كله من الضرب المبرح بمضرب البايسبول. لقد عرّوني من ثيابي وأوثقوني بالكرسي، وراحوا يصبون عليّ وابلا من الماء البارد، ثم لفّوا سلكا حول إبهاميّ وراحوا يعـــذّبوني بالكهرباء... علّقوني رأسا على عقب وغطّوا عينيّ بمنشفة، ثم صبّوا سائل الفلفل الحار في فمي وأنفي حتى أغمي علي. لقد فعلوا ذلك خمس مرات. كان الموت أهون علي».

■ يرجى مناشدة سلطات كوريا الجنوبية إجراء تحقيق نزيه في التقارير التي تشير إلى تعذيب كيم مون – سو خلال احتجازه، والاعلان عن نتائج هذا التحقيق. اكتب إلى:

Mr Kim Sung-ky/Minister of Justice/1 Chungang-dong Kwachonmyon/Shihung-gun Kyonggi Province/Republic of Korea

جنوب افريقيا

## صامويل فيزيل تيو
## (Samuel Fezile Tiyo)

**ألقي القبض على صامويل فيزيل تيو، الرئيس الوطني للاتحاد الصناعي لعمال النسيج (جنوب افريقيا)، في وقت مبكر من يوم ١٢ حزيران/يونيو ١٩٨٦، وقبل سويعات من إعلان الرئيس بي. دبليو. بوتا حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد.**

وقد احتجز منذ ذلك الوقت بموجب قوانين الطوارئ التي تجيز الاحتجاز بدون تهمة او محاكمة لمدةغير محدّدة. وهو حاليا في سجن فكتور فيرستر في بارل، قرب كايب تاون.

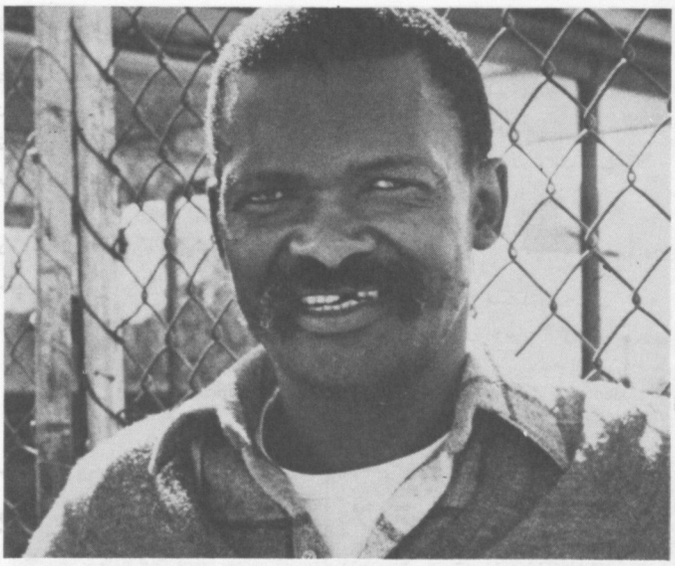

**صامويل فيزيل تيو (أعلاه) وكيم مون – سو (أدناه): اثنان من النقابيين السجناء الذين تشن المنظمة حملة مناشدة من اجلهم.**

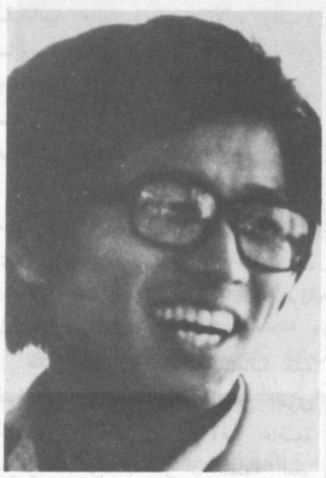

كان صامويل فيزيل تيو، البالغ السادسة والأربعين من عمره، عامل نسيج من سكان ضاحية مبكويني، في بارل. وقد شغل منذ عام ١٩٨٤ منصب رئيس الاتحاد الصناعي لعمال النسيج (جنوب افريقيا)، وهو اتحاد عمالي يشكل السود الأكثرية الساحقة من أعضائه البالغ عددهم ١٩,٠٠٠ من العاملين في صناعة النسيج.

ومنذ فرضت حالة الطوارئ، احتجز آلاف من منتقدي الحكومة ومعارضيها بدون تهمة او محاكمة، وكان أكثرهم من مسؤولي وأعضاء النقابات العمالية التي يشكل السود الاكثرية الساحقة فيها.

تمثل هذه الاحتجازات أحدث هجوم يشنّ ضد النقابات العمالية. ولكن منذ سنوات عديدة والنقابيون، وخاصة موظفو النقابات السود، يتعرضون للمضايقة والسجن من قبل بوليس الأمن. فكان النقابيون يخضعون للمعاملة السيئة او التعذيب خلال استجوابهم، وقد لاقى كثيرون منهم حتفهم في ظروف مريبة خلال احتجازهم. كما سجن بعضهم او قيدت حريتهم بموجب أوامر تحظر عليهم الاشتراك في أي نشاط نقابي. كان هؤلاء، دون استثناء، من منظمي نقابات العمال السود، أو من العاملين

(التتمة على ص ٤)

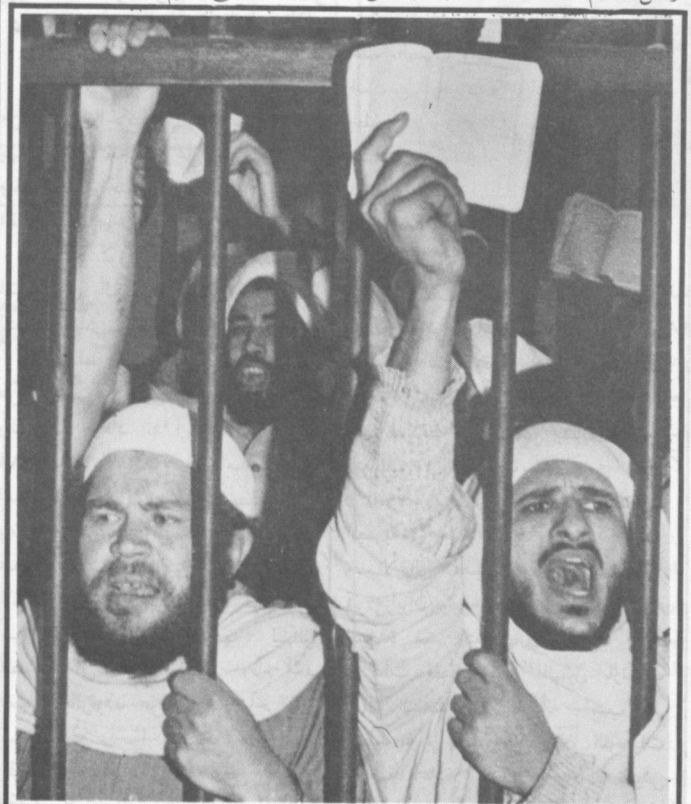

**أعضاء جماعة من المناضلين المسلمين في مصر، المتهمين بأعمال التخريب وإحراق الممتلكات، أثناء محاكمتهم أمام محكمة عسكرية. وقد ادعى بعضهم أنهم عذبوا خلال احتجازهم، وكشفت الفحوص الطبية عن آثار تعذيب وندوب تؤيد صحة ادعاءاتهم. (انظر ص ٤).**

© رويترز

## عيد العمل الدولي

(تتمة المنشور على ص ٣)

النشطين فيها، في حين كان نظراؤهم في نقابات البيض يمارسون نشاطهم العادي بانتظام.

يرجى بعث رسالة تناشد السلطات بالافراج فورا ودون قيد او شرط عن صامويل فيزيل تيو الى العنوان التالي:

P.W. Botha/State President of South Africa/Union Buildings/Pretoria South Africa

غواتيمالا

## جورج هيريرا

## (Jorge Herrara)

**جورج هيريرا هو مستشار قانوني لعدة نقابات عمالية في غواتيمالا، وأستاذ سابق في كلية الدراسات النقابية في جامعة سان كارلوس، اختطف في مدينة غواتيمالا (العاصمة) في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٦.**

منذ ذلك الوقت، لا يعرف مصيره او مكان وجوده، والسلطات الغواتيمالية تنفي اي علم لها باحتجازه. وتوحي ملابسات «اختفائه» بأن الفرقة المعروفة باسم «فرقة الموت» هي المسؤولة.

لقد وصفت الحكومات المتعاقبة هذه الفرق بأنها «جماعات متطرفة من القوى اليسارية واليمينية» وبأنها «غير خاضعة لسيطرة الحكومة». غير ان منظمة العفو الدولية تعتقد بأن «فرق الموت» هذه تتألف من ضباط بوليس وجنود يرتدون ملابس مدنية إنما يعملون تحت أوامر رؤسائهم.

يعتبر جورج هيريرا خامس فرد من أفراد عائلته «يختفي» او يقتل. فقد «اختفى» شقيقه وزوجة شقيقه عقب قيام الجيش والبوليس بالاغارة على اجتماع نقابي عام ١٩٨٠. و «اختفى» فرد ثالث من عائلته عام ١٩٨٤. ولاقى رابع حتفه بالسكتة القلبية عندما طارده رجال كانوا ينوون اختطافه.

بعد اكثر من ٢٠ سنة من الحكم العسكري في غواتيمالا، تسلم مقاليد الحكم في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، رئيس مدني منتخب هو فينيشيو سيريزو آريفالو. وقد صرح بأنه سيتخذ خطوات لمنع انتهاكات حقوق الانسان في المستقبل. ولكن، وردت تقارير منذ ذلك الوقت عن حدوث «اختفاءات» واغتيالات سياسية يقوم بها، على ما يبدو، عملاء الدولة.

من الأمثلة على ذلك، قضية خوسيه مرسيدس سوتز، سكرتير الشؤون المالية للاتحاد المركزي لعمال البلدية. فقد ألقي القبض عليه في مدينة غواتيمالا في شباط/فبراير ١٩٨٦ من قبل رجال مدجّجين بالسلاح نقلوه الى بيت خاص مجهّز كسجن. وأفاد بأنهم احتجزوه لعدة ساعات وحاولوا تخويفه لحمله على التخلي عن نشاطاته النقابية.

لقد أخفقت الحكومة الجديدة حتى الآن في إجـــراء تحقيق في آلاف «الاختفاءات» والاغتيالات السياسية التي جرت خلال السنوات السابقة، والتي كان أكثر ضحاياها من النقابيين.

■ يرجى توجيه رسالة تناشد السلطات إجراء تحقيق فوري مستقل في مكان وجود جورج هيريرا، إلى العنوان التالي:

S.E. Vinicio Cerezo Arévalo Presidente de la Republica de Guatemala/Palacio Nacional Guatemala/Guatemala.

الاتحاد السوفييتي

## فلاديمير غيرشوني

## (Vladimir Gershuni)

**منذ خمس سنوات وفلاديمير غيرشوني، وهو بنّاء من موسكو في الواحدة والخمسين من عمره، لا يزال محتجزا ضد إرادته في مستشفيات الأمراض النفسية في الاتحاد السوفييتي.**

قبل اعتقاله عام ١٩٨٢، كان غيرشوني زعيما لمجموعة غير رسمية تدعى «جمعية التبادل المهني الحرة» «سموت». وقد تأسست هذه الجمعية عام ١٩٧٨ لتدعو الى فصل النقابات العمالية عن الدولة، وقامت منذ ذلك الوقت باعداد وتوزيع أكثر من ٣٥ نشرة مطوّلة عن أحوال العديد من العمال السوفييت. ولهذا السبب، سجن او وضع في مستشفيات الأمراض العقلية ما يقرب من ٢٠ عضوا من أعضاء هذه الجمعية، رغم ارادتهم.

لا يسمح القانون السوفييتي بالحبس القسري في مستشفيات الأمراض العقلية الا بالنسبة للأشخاص الذين يتبين أنهم مختلّون عقليا ويشكّلون خطراً على أنفسهم وعلى الآخرين. وتعتقد المنظمة أن احتجاز فلاديمير غيرشوني كان فقط لمعاقبته على حملته من أجل حقوق العمال. وعام ١٩٨٦، أوصى أطباء مستشفى الأمراض العقلية الخاص ألما – أتا باطلاق سراحه، إلا أن توصياتهم رفضت من قبل إحدى المحاكم. إلا أنه بعد تدخل شخصي من قبل الاكاديمي أندريه زاخاروف في أوائل عام ١٩٨٧، نقل إلى احدى المستشفيات النفسية العادية بجوار موسكو.

(التتمة على ص ٦)

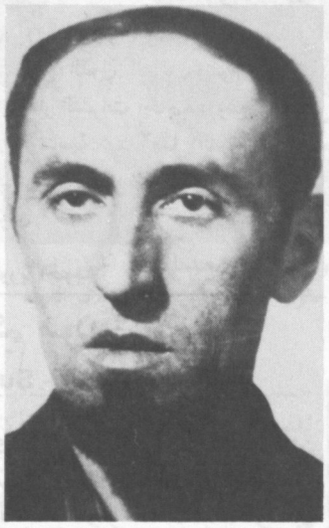

فلاديمير غيرشوني

مصر

## محاكمة متهمين بالتعذيب، ولكنّ التعذيب مستمر...

**تجري حاليا في القاهرة محاكمة ٤١ عضوا في جهاز مباحث أمن الدولة وغيرهم من ضباط البوليس والسجون، وذلك بتهمة تعذيب السجناء ما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وحزيران/يونيو ١٩٨٣. وقد رحبت منظمة العفو الدولية بهذه الخطوة، واعتبرتها دليلا عمليا على التزام الحكومة المصرية بتحريم استخدام التعذيب.**

وطوال سنتين لم يرد سوى عدد قليل من التقارير حول التعذيب والمعاملة السيئة، الا ان المنظمة تعتقد ان هناك عشرات الشبان قد عذّبوا في سجون مصر خلال التسعة أشهر الأخيرة. وكانت أكثر التقارير تشير إلى ممارسة التعذيب في مجمع سجن طرّة وسجن ابو زعبل ومراكز البوليس المحلية.

معظم الضحايا هم من السجناء السياسيين – اعضاء في مجموعات إسلامية متفرقة أو انصارها – وقد يكون كثيرون منهم من سجناء الرأي. وقد احتجز كثيرون دون تهمة او محاكمة بمقتضى قانون الطوارئ الذي يجيز الاحتجاز بدون محاكمة لمدة طويلة. واتهم آخرون بارتكاب مخالفات أخرى، مثل التحريض وتوزيع نشرات هدفها تقويض الوحدة الوطنية.

لقد أجرت المنظمة مقابلات مع بعض الضحايا ممن شكوا من تعرضّهم للتعذيب. كما أنها حصلت على نسخ من التقارير الطبية الشرعية الرسمية، التي كشف بعضها عن ان طبيعة الندوب الجسدية للضحية تؤيد صحة حدوث التعذيب.

ففي إحدى القضايا (قضية أمن الدولة رقم ٤١٢ لعام ١٩٨٦)، اعتقلت مجموعة من المسلمين الحركيين في تموز/يوليو ١٩٨٦ بتهمة شن هجمات على متاجر الفيديو والمسكرات واحدى دور السينما في منطقة القاهرة بقصد احراقها.

وفي ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٦، قدّم أحد المتهمين في القضية رقم ٤١٢ وصفا للتعذيب الذي تعرض له أمام النيابة العامة – وهي سلطة ادعاء الدولة المسؤولة ايضا عن التحقيق في شكاوى المعاملة السيئة والتعذيب. وأفاد انه في ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٦، نقل من قبل جهاز مباحث أمن الدولة إلى سجن طرّة، وهناك عصبوا عينيه وعرّوه من ثيابه. ومن ثم قاموا بادخال عصا في شرجه بالقوة، وانهالوا عليه بالشتائم، وبدأوا بنتف شعر لحيته، ثم أمروه بالاستلقاء على وجهه، لينهالوا بالضرب على أخمص قدميه. وقام أحد الضباط بالوقوف على عنقه، وآخر على ظهره، ثم راحوا يضربونه على رأسه وظهره، ومجدّدا على أخمص قدميه. وادّعى السجين نفسه أنه تعرض في مناسبات أخرى للصدمات الكهربائية وللتهديد بمزيد من التعذيب إن هو اتصل بمحاميه او اشتكى من تعرضه للتعذيب.

عندما عاين الأطباء الشرعيون بعض المتهمين في هذه القضية، وجدوا ندوبا وآثارا تؤيد ما وصفه المتهمون للنيابة عن التعذيب.

وفي قضية أخرى تتعلق بجماعة من المسلمين الحركيين قبض عليهم لعقدهم اجتماع صلاة في الشارع دون تصريح، وصف أحد المعتقلين للمنظمة الطريقة التي عومل بها. قال أنه نقل من بيته ليلة ٢٤ آب/أغسطس إلى سجن الاستقبال في طرة، وخلال الرحلة عصبوا عينيه وانهالوا عليه بالضرب والشتائم. وعندما وصل الى السجن، عروه من ثيابه وأوثقوا يديه خلف ظهره وراحوا يوجّهون الضربات الى مختلف أنحاء جسده، ثم قاموا بوصل الأسلاك بحلمتي ثدييه وفمه وأعضائه التناسلية، وبتوجيه الصدمات الكهربائية إلى جسده.

لقد تلقت المنظمة عدة تقارير مماثلة لتلك المذكورة أعلاه، وجميعها تصف التعذيب الذي وقع خلال التسعة أشهر الأخيرة.

انطلاقا من قلقها بشأن شكاوى التعذيب في مصر ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣، رفعت المنظمة الى السلطات المصرية في حينه توصيات تستهدف وضع حد لأعمال التعذيب. وقد انضمت مصر في حزيران/يونيو ١٩٨٦ الى معاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب، وبادرت باتخاذ إجراءات قضائية ضد المتهمين بارتكاب أعمال التعذيب. إلا أنه حسب علم المنظمة، لم تنفذ حتى الآن التوصيات الخاصة باعادة النظر في إجراءات تفتيش السجون والتحقيق في شكاوى السجناء حول التعذيب. وتعتقد المنظمة أن الوقت قد حان منذ أمد بعيد لاعادة النظر هذه اذا كان ثمة رغبة في وضع حد لمثل أعمال التعذيب الموصوفة أعلاه.

تركيا

# الحكم على صحفيين بالسجن لمدد طويلة

**يقضي عدد من الصحفيين ورؤساء التحرير مددا طويلة في السجن في تركيا لتعبيرهم عن آرائهم السياسية أو الدينية. وقد جرت مقاضاة الصحفيين بسبب مقالات كتبوها، وسجن رؤساء التحرير لنشر مقالات كتبها آخرون، ولم يدع أي منهم الى العنف.**

**وتعتبر منظمة العفو الدولية ان اعتقالهم هو خرق للمادة العاشرة من الميثاق الأوروبي لحقوق الانسان الذي صادقت عليه تركيا، وهذه المادة تكفل حرية الفكر والرأي والدين، كما تكفل حرية التعبير.**

من بين رؤساء التحرير المسجونين ارحان تسكان، الذي اعتقل في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ عندما كان رئيس تحرير جريدة «ايليريسي يورتسفر جنشليك» (جريدة منظمة الشباب التقدمي)، وكان آنذاك في الثالثة والعشرين من عمره. لقد اتهم ارحان تسكان بموجب المادة ١٤٢ من قانون العقوبات التركي بالدعاية الشيوعية «بالنسبة لأربعة مقالات نشرها في الجريدة المذكورة». هذا، ولم تكن «منظمة الشباب التقدمي» منخرطة في أعمال العنف، حتى ان ارحال تسكان نفسه كان قد كتب

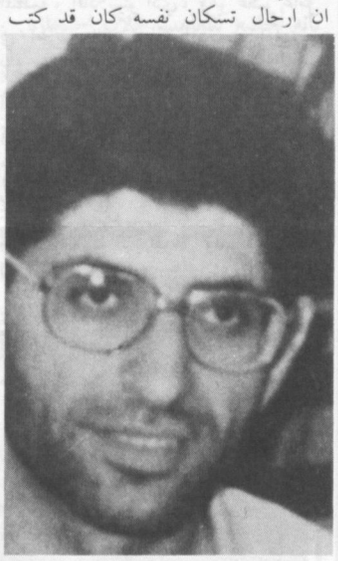

مقالات أدان فيها العنف. وفي نهاية عام ١٩٨٢، حكم عليه بالسجن لمدة ٤٨ سنة وعشرة أشهر. وقد أيدت محكمة الاستئناف العسكرية هذا الحكم، وما زال ارحان تسكان نزيل السجن منذ اعتقاله، وهو الآن في سجن كناكال.

واعتقل محرّر شاب آخر يدعى كانديمير أوزلر، من مواليد ١٩٥٦، في أول أيار/مايو ١٩٨١ بسبب مقالات نشرت في جريدة «سافاس يولو» (طريق الكفاح) بتهمة «الدعاية الشيوعية»، وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٣ سنة وعشرة أشهر.

ومحرر شاب ثالث يدعى فيض الله أوزر، كان أحد محرري كيتيل، وهي جريدة سياسية مرتبطة بحزب العمال الاشتراكيين الأتراك الذي حظر نشاطه في البلاد عام ١٩٧٩ بموجب الأحكام العرفية. وقد اتهم «بالدعاية الشيوعية» بسبب مقالات نشرت في جريدة كيتيل عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨، أي قبل منع الجريدة. وحتى الآن بلغ مجموع أحكام السجن ضده ١٨ سنة ونصف. وهو متزوج وله ابن في التاسعة من عمره.

عام ١٩٨٥، ألقي القبض على محمد كوبان بسبب مقالات كتبها لجريدة «الإقتباس» الإسلامية، حيث كان يعمل كصحفي. وقد اتهم بموجب المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التركي «بالدعاية المعادية للعلمنة» وبالدعوة الى العودة لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي شباط/فبراير ١٩٨٦، حكمت عليه محكمة أمن الدولة في أنقره بالسجن لمدة ست سنوات وثلاثة أشهر وهو ينفذ هذا الحكم الآن في بورسا. وقد ادين بموجب هذا القانون كثيرون من المؤلفين والصحفيين، بالإضافة إلى أعضاء جمعية الأخوان المسلمين والمتدينين الحركيين، وحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة.

ما زالت تركيا دولة علمانية منذ أصبحت جمهورية عام ١٩٢٣، وهي تمنع أية محاولة لتغيير هذا الطابع العلماني.

رشب مرعشلي هو ناشر في الواحدة والثلاثين من عمره، يقضي حاليا حكما بالسجن مدته ٣٦ سنة بتهمة نشر كتب عن الأقلية العرقية الكردية في تركيا، وممارسة نشاطات انفصالية.

احتجز رشب مرعشلي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، وقد أدين منذ ذلك الوقت من قبل المحاكم العسكرية في اسطمبول وديار بكير بتهم من بينها «نشر دعاية انفصالية». وهو الآن نزيل سجن ديار بكير العسكري.

وقد تبنت منظمة العفو الدولية الرجال الخمسة المذكورين باعتبارهم من سجناء الرأي. □

**حسين كيفانش هو ناشر في الخامسة والأربعين من عمره ما زال قيد المحاكمة منذ إحدى عشرة سنة تقريبا بتهمة «الدعاية الشيوعية» بالنسبة لبعض الكتب. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، برئت ساحته من تهم متعلقة بأحد الكتب. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، برئت ساحته من تهم متعلقة بكتاب آخر. أما التهم العائدة للكتب الأخرى فما زالت قائمة، وتفيد المعلومات أن المدعي العام يطالب بالحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة.**

هايتي

# سنة بعد الانقلاب

**في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦، أطيح بحكومة الرئيس لمدى الحياة جان – كلود دوفالييه، وتسلم مقاليد الحكم مجلس الحكومة الوطني المؤلف من شخصيات عسكرية ومدنية برئاسة الجنرال هنري نامفي، وهو رئيس أركان سابق.**

طوال ٢٩ عاما تولى فيها الحكم كل من جان كلود دوفالييه ووالده فرانسوا دوفالييه، انتشرت على نطاق واسع انتهاكات حقوق الانسان، بما فيها الاعتقالات التعسفية والتعذيب و«الاختفاء» والقتل السياسي.

وقد اتخذت الحكومة الجديدة عددا من الاجراءات المتعلقة بحقوق الانسان. ففي ٢٦ شباط/فبراير أفرجت من السجن الأهلي عن ٢٦ سجينا سياسيا، بينهم عدد من سجناء الرأي، وأعلنت عن عدم بقاء أي محتجز سياسي آخر. إلا أن السجناء الذين «اختفوا» في السنوات السابقة لم يكونوا بين المفرج عنهم.

وقد أقرت قوانين متعلقة بحرية الصحافة وتأليف الجمعيات وعقد الاجتماعات، وهي أمور لم تكن معروفة من قبل، أو كانت مقيدة للغاية. فظهرت عشرات الجمعيات المدنية، بعضها معني بتعزيز وحماية حقوق الانسان، ونظمت نقابات للعمال في أماكن عمل كثيرة، وسمح لعدد كبير من المنفيين السياسيين بالعودة إلى البلاد، كما بدأت الصحف والمجلات بالظهور، وأصبح منبر التلفزيون مفتوحا أمام المجموعات السياسية والجمعيات الجديدة.

ولكن، على الرغم من هذه الخطوات الإيجابية الأولية، لم تقدم الحكومة الجديدة أية إجراءات وقائية فعّالة لحماية المواطنين من انتهاك حقوقهم الأساسية. فقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تشير إلى حدوث اعتقالات لمدد قصيرة، وأعمال مضايقة، وقتل اعتباطي من قبل قوات الأمن، وتعذيب السجناء وإساءة معاملتهم، ووقوع حوادث «اختفاء». هذا بالإضافة إلى أن الحكومة لم تجر أية تحقيقات جدّية بشأن انتهاكات حقوق الانسان التي حصلت فيما سبق.

## قتل اعتباطي على أيدي قوات الأمن

لقد اتضح فشل الحكومة في إيقاف انتهاكات حقوق الانسان من قبل قوات الأمن، بعد إقدام وحدات الجيش على ارتكاب اعمال قتل عديدة كوسيلة لقمع الجماهير.

ففي ١٩ آذار/مارس ١٩٨٦، لاقى خمسة أشخاص مصرعهم على أيدي وحدة عسكرية في مارتيسانت في ضواحي بورت – أو – برينس تعرف باسم «النمور»، وذلك على أثر خلاف وقع بين

(التتمة على ص ٦)

## سنة بعد الانقلاب

(تتمة المنشور على ص ٥)

سائق باص وأحد الضباط. وبعد قيام الجيش بالتحقيق في الحادث، أحل الضابط من أية تبعة.

وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦، قتل ما لا يقل عن ستة أشخاص، وجرح حوالي ٥٠ شخصا، عندما أطلق الجيش النار على مسيرة سلمية مصرح بها لذوي ضحايا انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت خلال حكم دوفالييه. وكانت المسيرة تقترب من الثكنة العسكرية وسجن فورت ديمانش، حيث مات مئات المعتقلين السياسيين جوعا أو أعدموا أو «اختفوا». وقد شهد الحادث عدد من الصحفيين الأجانب، كما جرى تصويره من قبل فريق تلفزيوني محلي.

وقال شهود عيان إن المشتركين في المسيرة الذين كانوا ينشدون الترانيم لم يهددوا في أي وقت الجنود المدججين بالسلاح المحيطين بالثكنة العسكرية، ولم يكن ثمة ما يبرر إطلاق النار عليهم. وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة إجراء تحقيق مستقل في الحادث. وأعلنت الحكومة أنها ستفعل ذلك، لكنها صرحت بأن عمل الجيش كان «ردة فعل طبيعية لجنود مجندين... امام محاولة غزو يقوم بها أفراد يدفعهم محرضون على نحو مكشوف». وحسب علم المنظمة اذا كان قد جرى أي تحقيق فإن نتائجه لم تعلن على الاطلاق. وقد تلقت المنظمة عدة تقارير أخرى عن أعمال قتل اعتباطي قام بها أفراد الجيش جرى أكثرها خلال المظاهرات، وكذلك عن اعمال قتل أشخاص وهم في عهدة البوليس. ففي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، قتل سائق سيارة نقل عمومية اسمه جولس لويس في ثكنة فوند – فيريت العسكرية حيث كان قد أخذ بعد إلقاء القبض عليه. وحوكم الضابط المسؤول عن ذلك أمام محكمة عسكرية، على أثر احتجاجات واسعة الانتشار، وحكم عليه بالسجن لمدة ثمان سنوات مع الأشغال الشاقة. الا أنه بالنسبة لمعظم الحالات، لم تتخذ، على ما يبدو، أية تدابير بحق موظفي قوات الأمن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان.

### التعذيب والمعاملة السيئة

تلقت منظمة العفو ادلولية تقارير عن استمرار التعذيب في السجون وغيرها من مراكز الاعتقال.

في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٦، قبض على ويلنور لاباتري، حسب ما جاء في شهادته، من قبل ضابط وجندين، بعد ان اتهم بأنه أحد زعماء الميليشيا المسلحة المنحلة «طونطون ماكو» الخاصة بالرئيس السابق. ونقل إلى أحد مراكز البوليس المحلي، حيث أوثق في وضع يعرف بـ «مجثم البيغاء»، وضرب بعصاة مائة ضربة ثم نقل الى فورت ديمانش، حيث بقي في زنزانة بدون سرير، وبدون طعام تقريبا لمدة احد عشر يوما، وعلى الرغم من أن الضرب سبب له جروحا بليغة، إلا أنه لم يتلق أية عناية طبية. وقد أطلق سراحه بعد موافقته على دفع غرامة.

في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، احتجز كل من جاك جيبسون نارسيس وارنست كاديت بتهمة الاشتراك في هجوم على أحد مراكز البوليس في سيتيه سولي قتل فيه أحد افراد قوات الأمن.

وحسب ما أفاد محاميه، يكاد جاك جيبسون نارسيس، المعتقل حاليا في فورت ديمانش، يعجز عن النطق، لأن الضرب المبرح على عنقه قد ألحق الأذى بعقدة الحنجرة.

اما ارنست كاديت، فقد قبض عليه في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ من قبل جنود اقتحموا بيته. وتفيد التقارير بأنه ضرب ضربا مبرحا بأعقاب البنادق ونقل وهو ينزف دما الى ثكنة كازيرن ديسالين، حيث احتجز لمدة خمسة أسابيع، نقل بعدها الى السجن الأهلي.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه من الضروري إجراء تحقيق مستقل كامل بشأن الشكاوى حول تعرّض كل من جاك جيبسون نارسيس وارنست كاديت للمعاملة السيئة. وقد وردت أكثر الشكاوى تكرارا عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة من سجناء احتجزوا في مقر رئاسة بوليس بورت – أو – برينس. ففي إفادة مسجلة اطلعت عليها المنظمة، أفاد بنيتو أدي، وهو عضو عامل في الحزب الديمقراطي المسيحي الهاييتي، بأنه اعتقل دون مبرر، ونقل الى مركز البوليس حيث أوسعوه ضربا. وبعد تسعة أيام أطلق سراحه دون توجيه تهمة اليه. ويقول إنه شاهد ثلاثة سجناء وهم يحتضرون، على ما يبدو، بسبب الجوع والمعاملة السيئة التي لقوها. وقد عرض بنيتو أدي قضيته على وزارة العدل، ولكن، حسب علم المنظمة، لم تصدر أوامر باجراء أي تحقيق، ولم تتخذ أية خطوة لمنع إساءة معاملة المحتجزين.

**قتل ما لا يقل عن ستة أشخاص وجرح نحو ٥٠ شخصا عندما أطلق الجيش نيرانه على مسيرة سلمية لأقارب ضحايا انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت خلال العهود السابقة.**

### «الاختفاءات»

وتخشى المنظمة أيضا ان يؤدي الفقدان المستمر للضمانات الخاصة بالمحتجزين الى انبعاث عمليات «الاختفاء» التي انتشرت على نطاق واسع في عهد الحكومة السابقة. ولدى المنظمة معلومات عن شخصين «اختفيا» بعد اعتقالهما، أحدهما، شارلو جاكلين، عرضت قضيته في نشرتنا الإخبارية لشهر نيسان/ابريل.

أما الشخص الآخر المدعو بيير فلاديمير دافيد، البالغ السابعة عشر من عمره، فما زال مختفيا منذ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، عندما اشترك في مظاهرة جرت في بورت – أو – برينس احتجاجا على «اختفاء» شارلو جاكلين. وكانت المظاهرة سلمية إلى أن بدأ الجيش بإطلاق النار على الجمهور.

وتوحي بعض التقارير بأنه احتجز خلال المظاهرة، وتوحي تقارير أخرى بأنه صرع بنيران الجيش أمام القصر الوطني. هذا ولم تسلّم جثته الى ذويه مطلقا، ويبدو أنه لم تجر أية تحقيقات جدّية من قبل السلطات حول مكان وجوده حاليا.

## عيد العمل الدولي

(تتمة المنشور على ص ٤)

لفلاديمير غيرشوني تاريخ طويل في مقاساة الاضطهاد بسبب معارضته السياسية. فعام ١٩٦٩، ساهم في تشكيل إحدى مجموعات حقوق الانسان الأولى في الاتحاد السوفييتي، وهي مجموعة المبادرة للدفاع عن حقوق الانسان. وألقي القبض عليه ذلك العام واتهم «بنشر افتراءات معادية للسوفييت». وتقرر فيما بعد أنه غير مؤهل عقليا لتقديمه للمحاكمة، فحبس في مستشفى أوريول الخاص للأمراض النفسية. بعد إطلاق سراحه عام ١٩٧٤، استمر في حملته للدفاع عن حقوق الانسان، وانضم إلى مجموعة موسكو لمنظمة العفو الدولية.

ولخوفه، على ما يبدو، من إعادة اختجازه ضد إرادته في إحدى المستشفيات العقلية، اختار غيرشوني عام ١٩٧٨ عرض نفسه للفحص على يد الدكتور غاري لو – بير، وهو طبيب نفساني بريطاني كان يزور موسكو في ذلك الحين. وقد قرر الدكتور لو – بير أنه لم يكن بحاجة لاحتجازه قسرا، سواء عندئذ أو في السنوات السابقة، وقام بنشر استنتاجاته في المجلة الطبية البريطانية «ذي لانسيت».

■ يرجى توجيه رسائل تناشد إطلاق سراح فلاديمير غيرشوني فورا ودون قيد أو شرط إلى:

Dr Yevgeny Chazov/Minister of Health/SSSR/103051 Moskva Rakhmanovsky Pereulok 3 Ministerstvo Zdravookhraneniya SSR
□Ministru, Chazovu, Ye.

الجزائر

## عبوط عارزقي

**عبوط عارزقي هو سكرتير فرع الاتحاد العام للعمال الجزائريين في جامعة تيزي أوزو. وقد القي القبض عليه في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٥ بتهمة انتمائه الى منظمة غير مصرّح بها، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.**

كان عبوط عارزقي، البالغ الرابعة والثلاثين من العمر، أحد أعضاء مجلس إدارة العصبة الجزائرية لحقوق الانسان. وقد قبض عليه في تموز/يوليو مع عدد من أعضاء جمعية أبناء الشهداء، عندما حاولت جماعات من الأفراد وضع أكاليل من الزهور على أنصاب شهداء الاستقلال في مختلف المدن، خلال الاحتفالات الرسمية بذكرى استقلال الجزائر الموافق الخامس من تموز/يوليو.

وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، اعتقل أعضاء آخرون من العصبة المذكورة، حتى بلغ عدد المعتقلين ٢٣. وعند محاكمتهم في كانون الأول/ديسمبر، أدين ٢٢ منهم بتهمة انتمائهم إلى جمعية غير مصرح بها وحكم عليهم بالسجن لمدد اقصاها ثلاث سنوات، وبدفع غرامات باهظة.

ولم تتضمن أي من التهم الموجهة اليهم اللجوء الى العنف أو الدعوة إلى استخدامه. وقد أفرج عن ١٢ منهم عند انقضاء مدة سجنهم، كما أفرج عن سجين آخر إفراجا مشروطا.

وعبوط عارزقي هو اليوم نزيل سجن تازولت – لامبيس.

■ يرجى توجيه رسائل تناشد إطلاق سراح عبوط عارزقي فورا دون شرط إلى:
الرئيس الشاذلي بن جديد
مكتب رئيس الجمهورية/ المرادية
مدينة الجزائر/الجزائر. □

البرازيل

# التعذيب والاعتقال الكيفي للفلاحيّن

**تعرض الفلاحون المتورطون في نزاعات حول ملكية الأراضي في البرازيل، للاعتقال والمعاملة السيئة والتعذيب في بعض الأحيان، خلال احتجازهم من قبل البوليس.**

عام ١٩٨٦ التي القبض على أكثر من ٧٠٠ فلاح في ولاية بارا الشمالية وحدها، معظمهم دون مذكرات توقيف قضائية. وقد أطلق سراح معظمهم دون أن توجّه إليهم أية تهم، مما يوحي بأن هناك مخططا يرمي إلى المضايقة المستمرة للفلاحين الذين يدعون حق ملكية الأراضي.

وتخشى منظمة العفو الدولية أن تكون السلطات البرازيلية قد أخفقت في إجراء تحقيقات فعالة حول هذه الأحداث، أو في ملاحقة مرتكبي أعمال القتل الكثيرة التي وقع ضحيتها الفلاحون وقادتهم ومستشاروهم.

وتفيد وزارة الاصلاح الزراعي البرازيلية أن عدد القتلى في النزاعات حول الأراضي عام ١٩٨٦ بلغ ٢٨٦ شخصا كان ثلاثة أرباعهم من الفلاحين ومستشاريهم. وقد لاقى معظمهم مصرعهم على أيدي «حاملي مسدسات» محترفين استأجرهم مالكو الأراضي والمضاربون عليها. ولهذا فان المنظمة قلقة أشد القلق حول فشل السلطات البرازيلية الواضح، في التحقيق في تهديدات القتل الموجهة ضد زعماء محليين معينين، ناشطين في اثبات حقوق ملكية الفلاحين. وقد نشرت لجنة الأراضي الخاصة بالكنيسة الكاثوليكية في البرازيل، قائمة بأسماء ١٠٥ من العاملين في هذا الحقل، ممن هدّدوا بالقتل عام ١٩٨٦، وكان بينهم ثمانية أساقفة و ٢٢ قسيسا وسبع راهبات و ١١ زعيم نقابي وثلاثة محامين وعدد من زعماء الفلاحين.

لقد سجلت ولاية بارا أعلى رقم لعدد القتلى في النزاعات على ملكية الأراضي – ٩٧ شخصا قتلوا عام ١٩٨٥ معظمهم من الفلاحين. وقد بلغ هذا الرقم ١١١ شخصا عام ١٩٨٦.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، بعثت المنظمة بنداءات مناشدة من أجل ستة فلاحين قبض عليهم دون مذكرة توقيف من قبل البوليس العسكري في جنوب ولاية بارا، ووضعوا في الحبس الانفرادي حوالي أسبوعين. وقد اشتكى الستة جميعهم، الذين وجهت إليهم فيما بعد تهمة قتل أحد مالكي الأراضي، أنهم اخضعوا للتعذيب «الهاتفي» (الضرب على الأذنين)، وقال أحدهم انه عذّب بالصدمات الكهربائية. أما الالتماسات التي قدمت لاستصدار أمر قضائي لتعيين أماكن وجود هؤلاء، فقد رفضت ولقد حرم السجناء من تلقي أية معالجة.

في شباط/فبراير ١٩٨٧، أصدرت منظمة العفو الدولية التماسات من أجل ٦٥ قرويا من جنوب بارا ايضا، كثيرون منهم من المراهقين والأطفال، جمعوا من مختلف المستوطنات واحتجزوا من قبل البوليس العسكري ليومين في إحدى المزب الخاصة.

وقد أوثق كثيرون بالحبال، وضربوا على رؤوسهم وأجسادهم وأعضائهم التناسلية، وأرغموا على أكل غائط الانسان والحيوان. وجرى اغتصاب امرأتين ومحاولة اغتصاب فتاة في الثانية عشر من عمرها. وقد أرغم بعضهم على الزحف على أيديهم وركبهم، وقطعت أجزاء من شعورهم بالمديات. وذكرت التقارير أن حاملي المسدسات كانوا برفقة البوليس العسكري خلال العملية، وكان بعضهم يرتدي زيا عسكريا. وبعد احتجازهم يومين، نقل ثلاثون منهم الى مركز بوليس مدني لاستجوابهم يوما آخر. وقد كشفت الفحوص الطبية الشرعية التي أجريت لواحد وعشرين منهم عن وجود آثار ضرب واضحة، وقد أطلق سراح القرويين الـ ٦٥ جميعهم بدون توجيه تهمة لأي منهم.

في نيسان/أبريل، أصدرت المنظمة مجددا عدة نداءات تناشد فيها إجراء تحقيق حول تقارير تفيد أن زمرة من ثلاثين من «حاملي المسدسات» يهددون عائلات الفلاحين في عقاراتهم الخاصة الواقعة في بلدية كونشيتاو دو أراغوايا. وقد قتل في كانون الثاني/يناير على يد أحدهم فلاح كان متورطا في نزاع مع مالك إحدى هذه العقارات. ومن بين الأشخاص الذين هدّدوا شخصيا بالقتل سبعة فلاحين، وثلاثة زعماء نقابيين، وقسيسان (أحدهما سجين رأي سابق)، ومحام، ومهندس زراعي. □

بولندا

# تغريم لترجمة النشرة الإخبارية للمنظمة

**غرّم شخصان بدفع ٥٠,٠٠٠ زلوتي (٢٥٠ دولارا أمريكيا) لكل منهما لترجمتهما النشرة الإخبارية للمنظمة الى اللغة البولندية.**

AMNESTY INTERNATIONAL

Bezprawne zabójstwa i tortury

Wayra Al na Komoroch

في ٩ كانون الثاني/يناير، غرّم بيوتر إيكونوفيتش وصودرت آلته الكاتبة لقيامه بترجمة النشرة الإخبارية للمنظمة. وفي ١٥ منه، غرّمت مالغورزاتا غورزوسكا، في غدانسك، لانتمائها الى «منظمة غير مشروعة»، يعتقد بأنها «حركة الحرية والسلام»، وهي منظمة غير رسمية. وتفيد التقارير أن التهمة مبنية على أساس حيازتها لمجموعة من النشرات الشهرية لمنظمة العفو الدولية المترجمة الى اللغة البولندية من قبل «حركة الحرية والسلام». وفي ١١ آذار/مارس، كتبت المنظمة الى السلطات تعرب لها عن قلقها بصدد هذه الملاحقات القضائية، التي قد تنطوي على عقوبة السجن. □

الأمم المتحدة

# لجنة حقوق الانسان تدعو إلى الإقرار بالاستنكاف بدافع الضمير

**في أول قرار تتخذه إحدى لجان الأمم المتحدة خلال الدورة الثالثة والأربعين (٢ شباط/فبراير – ١٣ آذار/مارس) حول مسألة الاستنكاف بدافع الضمير دعت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة الدول التي تطبق نظام الخدمة العسكرية الاجبارية (خدمة العلم) الى الامتناع عن سجن الأشخاص الذين يرفضون أداء هذه الخدمة بدافع الضمير.**

وقد تبنت اللجنة، المؤلفة من ٤٣ مندوبا عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عدة قرارات حول قضايا تهم منظمة العفو الدولية، من بينها قرارات وثيقة الصلة بالجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل سجناء الرأي.

وقد ناشد القرار المتعلق برفض أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير الأعضاء الاعتراف بهذا الاستنكاف باعتباره «ممارسة شرعية للحق في حرية الفكر والضمير والدين». كما أوصى بأن تقوم الدول بدراسة «أشكال متنوعة من الخدمة البديلة لرافضي أداء الخدمة العسكرية الاجبارية و «بالامتناع عن سجن هؤلاء الأشخاص».

وجدّدت اللجنة أيضا مناشدتها للدول «بالافراج فورا عن جميع الذين احتجزوا لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية الرأي والتعبير...».

وقد تناولت قرارات اللجنة عددا من الحالات الخاصة بحقوق الانسان، لا سيما في أفغانستان والسلفادور وغواتيمالا وهايتي وإيران وكمبوديا وناميبيا والأراضي المحتلة في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا وسري لانكا. كما أقرت استمرار الصلاحيات الممنوحة للمقررين الخصوصيين عن أفغانستان وتشيلي والممثلين الخاصين عن السلفادور وإيران. ولكنها الغت هذه الصلاحيات بالنسبة لممثل غواتيمالا الخاص، على الرغم من طلب اللجنة من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين خبير لمساعدة حكومة غواتيمالا على العمل «من أجل المزيد من الجهود لاسترجاع حقوق الانسان في غواتيمالا».

لقد توقفت اللجنة عن دراستها السرية لوضع حقوق الانسان في هايتي، غير أنها نشرت تقرير الممثل الخاص الذي زار البلد. وطلبت اللجنة من الأمين العام تعيين «خبير» لمساعدة الحكومة على العمل من أجل استرجاع حقوق الانسان بأكملها.

لم يطرح القرار الخاص بإيران على التصويت إلا بعد رفض اقتراح بعدم التصويت بصوت واحد فقط. وقد عبر القرار عن «قلق اللجنة البالغ حيال المزاعم العديدة والمستفيضة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان» في إيران.

وبعد محاولات مكثفة، لكسب التأييد، تبنت اللجنة قرارها الأول بالاجماع بشأن الوضع في سري لانكا. وقد دعت اللجنة في قراراها «جميع الأطراف والجماعات إلى احترام القوانين الانسانية المتعارف عليها عالميا احتراما كاملا»، ودعت حكومة سري لانكا الى «البحث بشكل ايجابي في عرض خدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لكي تتمكن هذه اللجنة من أداء مهامها من حيث حماية المقاييس الانسانية».

كما جددت اللجنة صلاحية المقررين الخصوصيين المنوط بهم تقديم تقارير عن أعمال التعذيب والاعدامات الفورية والكيفية. وأعربت عن دعمها للنشاطات التي تقوم بها مجموعتها العاملة على حوادث الاختفاء القسرية او غير الطوعية. وكانت هذه الصلاحيات قد جددت العام المنصرم لمدة سنتين، على الرغم من اعتراض عدة حكومات على أساليب المجموعة العاملة المذكورة.

لقد قدمت منظمة العفو الدولية بيانات خطية عن حقوق الانسان في تشيلي والسلفادور وإيران، كما تدخلت شفهيا بشأن جنوب افريقيا، وبشأن أعمال التعذيب في أفغانستان وتشيلي والسلفادور وإثيوبيا وتركيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والاعدامات الفورية أو «الاختفاءات» في العراق وسوريا وليبيا وبنغلاديش وكولومبيا وسري لانكا والبيرو وسورينام، وكذلك بشأن أهمية إبرام المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان. □

ليبيا

## عرض عمليات إعدام على شاشة التلفزيون

**في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٧، عرضت على شاشة التلفزيون في ليبيا عمليات إعدام نفذت في تسعة ليبيين.**

وقد ذكر أن معظم الضحايا ينتمون إلى جماعة معارضة تعرف باسم «الجهاد»، وأن «محكمة ثورية» قد أصدرت حكمها بالاعدام على التسعة بعد إدانتهم بالاشتراك في اغتيال مواطنين ليبيين اثنين، وبارتكاب جرائم أخرى من بينها محاولة اغتيال خبراء سوفييت. وجاء في تقارير غير مؤكدة أن الحكم قد صدر في البداية بسجن خمسة من المتهمين التسعة، إلا أن العقيد القذافي أمر بإعدامهم ايضا.

ثلاثة من الضحايا كانوا من العسكريين، وقد أعدموا رميا بالرصاص. أما الآخرون فكانوا مدنيين، وقد أعدموا شنقا في إحدى القاعات العامة في بنغازي. وحسب ما ذكرته محطة الإذاعة البريطانية، عرض التلفزيون الضحايا الستة وقد غطت رؤوسهم وعريت أقدامهم وأوثقت أيديهم خلف ظهورهم، قبل إيقافهم على كراسٍ لوضع أنشوطات حول أعناقهم. ثم سحبت الكراسي من تحت أقدامهم، بينما انطلق الشبان ينشدون الشعارات حول المشانق. وبدا كأن الضحايا ما زالوا على قيد الحياة، مما جعل الحاضرين يحاولون إحكام الأنشوطات حول أعناقهم وإعادة بعض عمليات الشنق بوضع الكراسي تحتهم وسحبها مجدّدا.

وتفيد التقارير أنه، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، ظهر على شاشة التلفزيون الليبي ثمانية أشخاص وصفوا بأنهم ينتمون إلى «جماعة أعداء الله»، وهم يعترفون باشتراكهم في محاولات اغتيال. وكان ستة منهم من الذين أعدموا في ١٧ شباط/فبراير. وقد بعثت المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر بنداءات عاجلة إلى السلطات تحثها فيها على وقف عمليات الاعدام. وجاء في رد الأمانة العامة للمجلس الشعبي في كانون الأول/ديسمبر، أن هناك دليلا قاطعا على الأعمال الإجرامية التي ارتكبها المتهمون الثمانية، وأنه كفلت لهم تحقيقات عادلة وأتيحت لهم فرصة المحاكمة والدفاع عن أنفسهم. وكانت المنظمة تسعى لمعرفة المزيد من التفاصيل حول إجراءات المحكمة عندما تم إعدام ستة منهم.

وقد أعربت المنظمة للسلطات عن أسفها لتنفيذ أحكام الإعدام، وعن استمرار قلقها بشأن مصير اثنين من المتهمين، هما فوزي المهداوي وعلي البرعصي، اللذين أفيد بأنهما أدليا باعترافات على شاشة التلفزيون في تشرين الأول/أكتوبر، واللذين ما زالا معرّضين لخطر الاعدام. □

الصومال

## إثيوبيون محتجزون في الصومال منذ عشر سنوات

**مئات المدنيين الإثيوبيين الذين اعتقلتهم القوات الصومالية المحاربة في إثيوبيا عام ١٩٧٧، ما زالوا محتجزين.**

هؤلاء السجناء محتجزون حاليا في مخيم هاواي، وهي مستوطنة زراعية تقع قرب هاواي في الصومال الأوسط، ويسيطر عليها جهاز الأمن القومي. ويعيش السجناء في ظروف صعبة، إذ يجبرون على العمل دون أجر، ويحرمون من الاتصال بالمنظمات الدولية او مكاتبة ذويهم او أصدقائهم في الصومال او خارجها. وهم محتجزون دون توجيه تهم إليهم وبدون مسوغ قانوني أو أي إقرار من قبل السلطات باحتجازهم. وبينهم عدد كبير من النساء والاطفال.

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية الرئيس الصومالي محمد سياد بري إطلاق سراح هؤلاء المحتجزين فورا ودون قيد او شرط. فالمنظمة تعتبرهم من سجناء الرأي، لأنهم سجنوا لأسباب سياسية ولمجرد كونهم إثيوبيين. وناشدت المنظمة بشكل خاص إطلاق سراح سجناء معينين، من بينهم تيبيو هايل – سيلاسي، وهو طبيب ومدير سابق لمستشفى كيبري داهار في إقليم هاراغي في إثيوبيا. وقد ألقي القبض عليه في المستشفى في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٧٧، مع موظفين طبيين آخرين ومرضى ومدنيين التجأوا الى المستشفى من القتال. ومن بينهم أيضا ميلاكو مانكلكلوت، الذي يتجاوز الستين من عمره، والذي احتجز في آن واحد مع زوجته وأطفاله الثلاثة.

كما أعربت المنظمة عن قلقها بشأن احتجاز عدة لاجئين إثيوبيين في الصومال، بعضهم ما زال هناك منذ أكثر من عشر سنوات. ففي أيار/مايو ١٩٧٦، اعتقلت على حدود الصومال إمرأة تناهز السبعين من عمرها تدعى يشيهارغ أبونو تيكو، مع عدد من أفراد أسرتها، وهم هاربون من الاضطهاد السياسي في إثيوبيا. وقد احتجزت في مخيم هاواي مع إبنة زوجها وحفيدتها التي تبلغ حاليا الحادية عشر من عمرها.

وأعربت المنظمة أيضا عن قلقها بسبب الاحتجاز بدون تهمة او محاكمة لعدة لاجئين اثيوبيين آخرين معتقلين في سجني لانتا بور وسجن موغاديشو المركزي. وطالبت المسؤولين بإطلاق سراحهم إذا لم توجه اليهم تهمة ارتكاب جرائم معترف بها. □

نيبال

## محاكمة صحفيين

**تجري في نيبال حاليا محاكمة خمسة من رؤساء التحرير والمحررين وأحد أعضاء البرلمان، وذلك بمقتضى قانون الخيانة العظمى (الجريمة والعقاب)، المعروف بقانون «راج كاج».**

في الماضي، كانت تجري محاكمة الصحفيين في نيبال بتهمة نشر مواد كانت الحكومة تعتبرها غير مرغوب فيها. ولكن ذلك كان يحدث عادة ضمن نطاق قانون الصحافة والنشر الذي كان يعاقب المدانين بدفع غرامة مالية. أما بمقتضى قانون «راج كاج»، فان الصحفيين الخمسة يواجهون عقوبة بالحبس لمدة أقصاها ثلاث سنوات.

في آب/أغسطس، اعتقل كل من كيشاف رانا، رئيس تحرير وناشر «فالي نيوز آند فيوز» وهاريهار راج جوشي، بسبب نشر مقالة كتبها الأخير زعم فيها ان ملك نيبال كان يساعد حركة «غوركالاند» في الهند. وهي حركة تقوم بحملة لانشاء ولاية مستقلة في منطقة غربي البنغال يقطنها سكان من أصل نيبالي. وقد أخلي سبيل كيشاف رانا بكفالة مالية في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي تشرين الأول/اكتوبر، اعتقل كل من كيشاف راج بينداري، وهو رئيس تحرير مجلة «سابتاهيك بيمارشا (الفكر الأسبوعي) في الواحدة والسبعين من عمره، ورب تشاند بيستا. وكانت المجلة قد أعادت طباعة قصيدة هجائية بعنوان «احذر» نظمها عضو البرلمان رب تشاند بيستا. وبقي الاثنان في السجن في آذار/مارس. كما اعتقل كل من آنغ دورج لاما، رئيس تحرير «راديهاني» (العاصمة)، وبهايراف ريسال، على أثر نشر مقالة انتقدت خطط التنمية في نيبال. وقد أطلق سراح الاثنين بكفالة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، ألقي القبض على صحفي سادس هو راغو بانت، بمقتضى قانون الأمن العام الذي يسمح بالاحتجاز بدون تهمة او محاكمة. وتعتقد المنظمة بأنه هو ايضا قد احتجز انتهاكا لحق حرية التعبير وكان قد دأب على كتابة مقالات انتقادية ضد الحكومة. □

### تايلاند: تطورات جديدة

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، استبدل ملك تايلاند عقوبة الاعدام الصادرة بحق سوراشاي ساي دان، وهو مناضل سياسي أدين بقتل أحد موظفي البوليس، بعقوبة أخف. وكانت منظمة العفو الدولية قد ناشدت المسؤولين بتخفيف الحكم المذكور، بعد إدانة سوراشاي ساي دان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، سمحت حكومة تايلاند لثلاثة لاجئين كامبوديين أخضعوا للتعذيب من قبل العسكريين، بالاقامة في السويد، حيث يمكنهم تلقّي العلاج الطبي لاصاباتهم. وكانت المنظمة قد حثت المسؤولين في تموز/يوليو ١٩٨٦ على السماح لكل من نيون ساروان وكايف مايورا وكايف تشانا بالتماس الإقامة في الخارج. □

سوراشاي ساي دان

تشيكوسلوفاكيا

## محاكمات في تشيكوسلوفاكيا

**جرت في براغ في ١٠ و١١ آذار/مارس، محاكمة خمسة من أعضاء لجنة قسم الجاز في تشيكوسلوفاكيا.**

وكانت المنظمة قد بعثت بأحد مراقبيها لمتابعة المحاكمة. ورغم عدم تمكنه من دخول قاعة المحكمة، إلا أنه نجح في متابعة الاجراءات.

وحكم على كاريل سرب، رئيس اللجنة المذكورة، بالسجن ١٦ شهرا، وعلى فلاديمير كوريل، أمين سر اللجنة، بالسجن عشرة أشهر، وصدرت على الثلاثة الباقين أحكام مع وقف التنفيذ. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه، على الرغم من اتهامها بالقيام «بمشروع تجاري غير مصرّح به»، إلا أنها اعتقلا بسبب نشاطها الثقافي غير الرسمي. وقد تبنتها المنظمة كسجيني رأي.

وفي ١٧ آذار/مارس، أوفدت المنظمة ايضا مراقبا لحضور محاكمة سجين الرأي جان دوس البالغ من العمر ٥٥ عاما، وهو احد الموقعين على وثيقة حقوق الانسان غير الرسمية، الميثاق ٧٧. وكان جان دوس يشغل منصب رئيس أخوية الكنيسة الإنجيلية التشيكية، وهو منصب كان يحتله دون موافقة الدولة. وقد أرجئت المحاكمة، وما زال جان دوس محتجزا منذ أيار/مايو ١٩٨٦ بتهمة الإضرار بمصالح الجمهورية في الخارج و«النشاط الهدّام» و«الاتهامات الباطلة».

وحاول موفد المنظمة أيضا حضور جلسة الأخوين بافيل وونكا المتهم «بالنشاطات الهدامة»، وجيري وونكا المتهم «بالتحريض»، التي ارجئت أيضا. وتقوم المنظمة حاليا بالتحقيق في هذه القضية. □

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain
printed by Blackrose Press (TU), 30 Clerkenwell Close, London EC1, 01-251 3043